دليل قانون الإفلاس الجديد | دولة الإمارات العربية المتحدة: ملخص بأبرز التعديلات الحاصلة على قانون الإفلاس الاماراتي

تاريخ السريان: 01.05.2024 **الحالة: ساري**

مقدمة:

تقف دولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية المتحدة) على مفترق طرق الديناميكية الاقتصادية وفرص الأعمال المزدهرة في الشرق الأوسط. وفي خطوتها المتواصلة نحو تعزيز إطارها القانوني والتنظيمي، أصدرت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2023، مبشرةً بعصر جديد في الوقانين المتعلقة بالامور المالية وخاصة فيما يتعلق بمسائل الإفلاس :

وقد نُشر قانون الإفلاس في الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة في 31 أكتوبر 2023، وهو يبشر بفصل جديد في نظام تنظيم اجراءات الافلاس في دولة الإمارات العربية المتحدة، ليحل محل قانون الإفلاس السابق، القانون الاتحادي رقم 9 لعام 2016. مع تحديد تاريخ سريان القانون الجديد في 1 مايو 2024، يبدأ هذا التشريع فترة انتقالية تتيح للكيانات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة فرصة للتكيف مع المشهد القانوني المتطور وضمان الامتثال لأحكامه.

- **الملامح الرئيسية لقانون الإفلاس:**

1. النطاق والتعاريف:

- يوسع قانون الإفلاس نطاق اختصاصه ليشمل مختلف الكيانات، ويوفر الوضوح من خلال تعاريف منقحة للمصطلحات الحاسمة مثل "توقف المدفوعات.

2.إنشاء محكمة الإفلاس:

- تؤسس بموجي القانون محكمة متخصصة في الإفلاس، منحها المشرع الاختصاص الحصري في أمور الإفلاس ضمانا لسرعة وحسن اداء الاجراءات وتنفيذها.

3.استبدال التسوية الوقائية بالتسوية الاحتياطية:

- يُحل آلية التسوية الاحتياطية محل التسوية الوقائية السابقة، مقدمةً للمدينين منفذاً أكثر مرونة لإعادة الهيكلة دون التأثير على عمليات الشركات.

4. مسؤولية المديرين والإدارة:

- توسّع الأحكام المحسّنة نطاق المسؤولية المحتملة لتشمل ليس فقط أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بل أيضاً الأفراد المشاركين مباشرةً في إدارة الشركة ولو كانوا من الشركاء.

5- تدقيق العمليات قبل عملية اشهار الافلاس:

- تخضع المعاملات التي تتم في إطار زمني محدد قبل اشهار الافلاس للتدقيق ، مع منح استثناءات للمعاملات التي تعتبر ذات "اعتبارات تجارية" صحيحة.

6. استبعاد اختصاصات معينه:

- من الجدير بالذكر أن بعض الكيانات المنشأة في المناطق الحرة (مثل مركز دبي المالي العالمي) مستثناة من نطاق قانون الإفلاس، حيث تخضع لأحكام خاصة تنظم إجراءات الإفلاس.

7. ادارة جديدة للافلاس:

- يُنشأ قسم مختص بالإفلاس، يعمل على تبسيط العمليات الإدارية وتسهيل إدارة إجراءات الإفلاس بفعالية.

8- توقيت بدء اجراءات الافلاس:

تحدد إرشادات واضحة توجب على المدينين أو الدائنين بدء اجراءات الإفلاس في جداول زمنية معينة، لضمان حل سريع لأزمات السيولة المالي.

9- مقاصة الديون وإنفاذ الضمان:

- تحد الأحكام من مقاصة الديون بعد بدء إجراءات الافلاس، بينما تُوضح إجراءات تطبيق الضمان.

10- تعيين امين التفليسة والمراقب المالي:

- تم تحديد إجراءات شفافة لتعيين الأمناء أو المراقبين، مع ضمان إشراف الدائنين لضمان الإدارة الحكيمة للأصول.

- **الآثار والخطوات التالية:**

- **يبرز الامتثال لقانون الإفلاس كأمر بالغ الأهمية، حيث يترتب على عدم الامتثال عقوبات جنائية محتملة على بعض إجراءات المدين.**
- **سوف تصدر قريبا اللوائح التنفيذية المكملة للقانون، مما يوفر المزيد من التوضيح بشأن تنفيذه وتوجيه أصحاب المصلحة خلال المرحلة الانتقالية.**
- **وعموماً، يشير قانون الإفلاس إلى التزام حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بتعزيز بيئة مواتية لنمو الأعمال، وفي الوقت نفسه تعزيز حقوق الدائنين وتوليد الثقة في نظام الافلاس في البلاد.**

- **الخلاصة:**

يمثل إدخال قانون الإفلاس فى دولة الإمارات العربية المتحدة لحظة محورية فى المشهد القانونى للدولة، حيث يعد بإطار عمل أكثر قوة وشمولية لمعالجة التعثر المالى، وعليه فإن فهم اجراءات القانون وضمان الامتثال له سيكون أمرًا ضروريًا للاستفادة من فوائده المحتملة والحماية من مخاطره.

لمزيد من الاستفسارات حول القانون الرجاء التواصل معنا على :**info@advocatebox.com**

www.advocatebox.com